عرض بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2022

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

<u>الخميس 25 نونبر 2021</u>

- الجزء الأول -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني في مستهل هذا اللقاء أن أتقدم لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين بالتهاني الحارة باسم جميع مكونات المحاكم المالية وعلى رأسها السيدة الرئيس الأول على انتخابكم في عضوية مجلس المستشارين خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مسؤولياتكم التشريعية والرقابية.

كما يسرني بمناسبة الموعد السنوي المخصص لمشروع قانون المالية ولاسيما عرض ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، أن أتشرف بلقاء أعضاء لجنتكم الموقرة، لأعرض أمام أنظاركم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2022 من خلال لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه المحاكم، والتي استحضرنا عند إعدادها الإكراهات الظرفية للمالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون فإن مهام وأنشطة المحاكم المالية تؤطرها المقتضيات الدستورية والمقتضيات القانونية، فضلا عن الممارسات الفضلى المعمول بها من طرف الأجهزة العليا للرقابة الرائدة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالتوجيهات الملكية السامية بمناسبة تعيين السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المتمثلة في الحرص على قيام هذه المؤسسة بجميع مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

فالمحاكم المالية وبحكم القانون تمارس اختصاصات تتميز بتنوعها وباختلاف طبيعتها.

ولتقريبكم من مدى حجم وتنوع المهام الموكولة للمحاكم المالية، اسمحوا لي أن أذكركم بأهم الاختصاصات القضائية والاختصاصات غير القضائية لهذه المحاكم.

تتجلى الاختصاصات القضائية، في ما يلي:

أولا) التدقيق والبت سنويا في حسابات الأجهزة العمومية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، والتي تصدر المحاكم المالية بشأنها أحكاما قضائية. ويصل عددها بالنسبة لمصالح الدولة المركزية 716 بالإضافة إلى ما يناهز 235 بيانا محاسبيا خاصا بالمؤسسات العمومية؛ وللإشارة فإن الحسابات تقدم على شكل رزم يناهز عددها 20.000 سنويا ويتجاوز وزن الوثائق المكونة لها 60 طنا.

وعلى المستوى الجهوي يتعلق الأمر بما يزيد عن 1700 حسابا للجماعات الترابية وهيئاتها المقدمة من طرف المحاسبين العموميين.

ويحاول المجلس أن يتجاوز الكم الهائل من الحسابات الورقية المقدمة وما يستدعيه ذلك من إكراهات في الأرشفة والمحافظة عليها باللجوء إلى نزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات، وقد تم الشروع في هذه العملية بتعاون مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ابتداء من سنة 2020 إذ تم تقديم حسابات سنة 2019 من طرف محصلي هذه الإدارة بطريقة إلكترونية. وتبقى هاته التجربة قابلة للتطوير لتسهيل عملية التلقي وتسريعها.

كما مرَّ المجلس مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة بمراحل مهمة من أجل رقمنة الحسابات المقدمة وتحديد الكيفية الملائمة لضمان التوصل بها بطريقة آمنة وفعَّالة.

وعلى هذا المستوى، تقوم غرفة مختصة بالتدقيق والنظر في هذه الحسابات والبت فيها في آجال معقولة وذلك قصد تفادي تراكمها.

ثانيا) البت في العمليات التي تشكل تسييرا بحكم الواقع؛

ثالثا) التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية والذي تتم من خلاله معاقبة كل إخلال بالضوابط الجاري بها العمل في هذا المجال؛

رابعا) البت في طلبات الاستئناف المرفوعة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن غرف المجلس وعن المجالس الجهوية للحسابات.

أما بالنسبة للاختصاصات الأخرى غير القضائية، فتتمثل أساسا فيما يلي:

أولا) مراقبة التسيير والتي تهدف إلى تقييم مستويات النجاعة والفعَّالية والاقتصاد في تدبير الموارد والإمكانات الموضوعة رهن تصرف الأجهزة العمومية؛ وتسعى المحاكم المالية من خلال مراقبة التسيير إلى تحسين التدبير العمومي، عبر رصد المخاطر المحتملة وإبراز أهم مكامن النقص، وإصدار توصيات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات والرفع من فعالية ونجاعة التدبير. وتسهر لجنة البرامج والتقارير بالمجلس على وضع استراتيجية للبرمجة وتحديد معايير موضوعية لاختيار الأجهزة والمؤسسات التي ستخضع للرقابة وذلك وفق منهجية تشاورية مستوحاة من المعايير والممارسات الدولية في مجال التدقيق والافتحاص، مع التركيز-على انشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والمواطنين وكذا مختلف المكونات الترابية لبلادنا؛

ثانيا) تقييم البرامج والمشاريع العمومية عبر التأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة منها بالنظر للوسائل المستعملة؛

ثالثا) مراقبة استعمال الأموال العمومية كتلك الممنوحة للجمعيات؛

رابعا) إصدار تقرير سنوي حول تنفيذ قانون المالية وإعداد التصريح العام بالمطابقة؛ ويحرص المجلس على أن ينجز هاتين الوثيقتين في الآجال المحددة لتمكين البرلمان من المصادقة على قانون التصفية. وقد تمت إحالة التقرير والتصريح بالمطابقة برسم سنة 2019 إلى مجلس النواب خلال شهر أكتوبر الماضي.

خامسا) تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وإصدار تقرير سنوي بشأنها،

على هذا المستوى، حدد المجلس الأعلى للحسابات إطارا منهجيا في مجال التدقيق يروم التأكد من احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها. ويقوم المجلس في هذا الإطار بافتحاص ماليتها سواء تعلق الأمر بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مساهمتها في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم الممنوح في إطار الحملات الانتخابية.

ويقوم المجلس والمجالس الجهوية للحسابات حاليا بتلقي التصريحات الخاصة بمصاريف الحملة الانتخابية على إثر الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة والتي تخص 5146 ملزما. وإلى حد الآن بلغت نسبة الإيداع 65 بالمئة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجلس عمل على تعبئة مختلف إمكانياته البشرية واللوجستيكية على مستوى مصالحه المركزية وكذا على مستوى المجالس الجهوية للحسابات حتى يتسنى لكل المترشحين في مختلف جهات المملكة من تقديم تصاريحهم في أحسن الظروف وفي الآجال المعقولة.

وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن نظم يوم 16 سبتمبر لقاء تواصليا عن بعد حول "كيفية إيداع حسابات الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمترشحين"، لفائدة الأطر المكلفة بالتنظيم المالي والإداري والتواصل بالأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وقد حضره 75 مشاركاً مثلوا مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

كما جاء هذا اللقاء في سياق إطلاق منصة رقمية للتسجيل القبلي والتتبع الإلكتروني لحسابات الحملات الانتخابية للمترشحين ولحجز مواعيد إيداع هذه الحسابات لدى كتابة الضبط بالمجلس أو بالمجالس الجهوية للحسابات.

وينبغي التذكير بأن المجلس سيقوم عما قريب بإعذار كل منتخب لم يدل بحساب حملته أو بالوثائق المطلوبة. وإن عدم الاستجابة للإعذار، داخل أجل 60 يوما، يعرض المعني بالأمر إلى الجزاءات المنصوص عليها في القانون.

سادسا) <u>تلقي ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات.</u>

على مستوى التصريح الاجباري بالممتلكات، وبعد ما يناهز 12 سنة منذ الشروع في تدبير تلقي التصاريح الإجبارية بالممتلكات، فإن التصاريح المودعة لدى المحاكم المالية بلغت ما يقارب 340.000 تصريحا تخص ما يناهز 100.000 ملزما؛

ورغم هذا الكم الهائل من التصريحات فإن المحاكم المالية تعمل جاهدة لتتبعها ومراقبة آجال تقديمها في أفق وضع آليات واضحة وموضوعية من أجل مراقبتها. وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة إعادة مراجعة وصياغة النصوص والمساطر الواردة في هذه المنظومة بما يتلاءم مع مقتضيات دستور 2011 وكذلك الممارسات الفضلى المستقاة من خلال التجارب الدولية وذلك بغية تطوير نظام التصريح بالممتلكات لجعله أكثر نجاعة وفعالية.

أما على الصعيد اللوجستيكي، فقد تم انشاء قاعات للأرشيف مجهزة بمواصفات حديثة للمحافظة على التصريحات المودعة لدى المجلس الأعلى للحسابات، كما

أن المجلس قام بتطوير نظام معلوماتي يمكن من تلقي وتتبع ومراقبة الإيداع وتدبير عملية التصريح بالممتلكات.

سابعا) تتبع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية وباقي مخرجات المحاكم المالية من أحكام وقرارات والأوامر المستعجلة؛

يحرص المجلس على القيام بمهمات تتبع مآل جميع مخرجاته قصد التأكد من مدى اتخاذ الأجهزة التي تمت مراقبتها للتدابير اللازمة بشأنها. ويعتزم المجلس إصدار تقرير يخص بصفة حصرية تتبع هذه المخرجات من توصيات وقرارات.

وفي نفس السياق، فالمجلس في طور وضع منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية قصد إطلاع المحاكم المالية على تطور الإنجازات الخاصة بالتوصيات المقدمة في إطار مهام مراقبة التسيير. هذه المنصة جاءت لتكريس الاختيار الاستراتيجي للمجلس للتواصل الإلكتروني مع الأجهزة وتطويره بشكل دوري ودائم.

ثامنا) التصديق على حسابات الدولة والذي سيدخل حيز التنفيذ خلال السنة المقبلة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛

ولتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية فيما يتعلق بالمهام التي أوكلها هذا القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للحسابات ولاسيما فيما يخص التصديق على حسابات الدولة (certification des comptes de l'Etat)، فقد شرع المجلس في التحضير للاضطلاع بهذه المهام التي يقرها النظام المحاسبي الجديد القائم على أساس المحاسبة العامة. ولأجل هذا الغرض، قام المجلس في إطار

توأمة مع محكمة الحسابات بفرنسا بتكوين قضاته في هذا المجال من خلال تنظيم دورات تدريبية يشرف عليها خبراء متخصصون.

وسيقوم المجلس بالإجراءات اللازمة من أجل التصديق على حسابات الدولة فور توصله بها، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛

تاسعا) إمكانية تقديم المساعدة للبرلمان وللهيئات القضائية وللحكومة في حدود الاختصاصات وبالكيفيات المنصوص عليها قانونا.

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة؛ ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

بالنسبة للمساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات للحكومة، يجوز للمجلس أن يدرج ضمن برامج أعماله، بطلب من رئيس الحكومة، مهام لتقييم المشاريع العمومية أو لمراقبة أحد الأجهزة الخاضعة لمراقبته.

كما يقدم المجلس مساعدته للهيئات القضائية. وقد تم في هذا الشأن توقيع مذكرة تعاون بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة من جهة والمجلس الأعلى للحسابات من جهة أخرى، وقد نصت هذه المذكرة على إحداث لجنة مشتركة تتكون من قضاة، تجتمع دوريا لتدارس سبل التعاون والتنسيق. وتأتي مذكرة التعاون في سياق الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات في مجال تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كانت كل الاختصاصات الذي تم ذكرها تهم المجلس الأعلى للحسابات على المستوى المركزي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تتولى مراقبة الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

وباعتبارها محاكم مالية محدثة على المستوى الترابي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تحرص، من منطلق مهامها واختصاصاتها المتعددة، على الإسهام بشكل فعال في إنجاح الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، وفي مقدمتها الجهوية المتقدمة، من خلال مواكبة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تحسين تدبير شؤونها وتنزيل رؤاها التنموية للأداء الأمثل لمهامها وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن.

فكما تعلمون، جعلت بلادنا من الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا وإطارا عاما لتدبير الشأن العام على المستوى الترابي. فالجهة إذن يجب أن تشكل الفضاء الملائم من أجل بلورة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، مع الحرص على تعبئة الموارد والطاقات من أجل ترسيخ الديمقراطية وتطوير البناء الجهوي، كل ذلك في انسجام تام مع مختلف الأوارش الكبرى لبلادنا والتي يأتي في مقدمتها، في المرحلة الراهنة، تنزيل النموذج التنموي الجديد. كما أن الجهات مدعوة للرفع من جاذبية مجالها الترابي وجعله أكثر تنافسية حتى تستطيع استقطاب الاستثمارات، ولا سيما الخاصة منها، وبالتالي تكون أكثر قدرة على خلق فرص الشغل والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة. وفي هذا السياق، فإن الجهات مدعوة لتعزيز مواردها المالية واعتماد آليات مبتكرة من أجل تعبئة تنويع

مصادر التمويل، لأن إمكانياتها الحالية قد لا تسعفها في تحقيق كل ما تتطلبه التحديات الحالية بعد الأزمة الصحية المتعلقة بالجائحة الوبائية.

وفي نفس السياق، فإن من بين الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الترابية ضمان الالتقائية بين مختلف السياسات والبرامج التنموية العمومية ووضع آليات تشاورية وتشاركية وآليات للتنسيق بين مختلف المتدخلين لتفادي واستباق كل الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم تناسق البرامج والسياسات العمومية وتناغمها مما يؤدي إلى تعثر مجموعة من المشاريع وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من برمجتها وإنجازها.

واستحضارا لكل هذه المعطيات، فالمجالس الجهوية للحسابات ستسعى عبر المهام الرقابية التي تمارسها إلى مراعاة انشغالات وانتظارات المواطنين وكذا السياق الجهوي وخصوصياته الذي يختلف حسب الجهات، غايتها في ذلك الرفع من أثر أعمالها وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الواقع الترابي والمحلي سواء بالنسبة لتحسين ظروف عيش المواطنين وظروف الاستثمار بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين.

<u>السيدات والسادة المستشارون المحترمون،</u>

إن دستور المملكة يضمن استقلال المجلس الأعلى للحسابات الذي يعد تقريرا سنويا يتضمن بيانا عن جميع أعماله، يرفعه إلى جلالة الملك ويوجهه إلى رئيس الحكومة وإلى رئيسي مجلسي البرلمان وينشره بالجريدة الرسمية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أنهي إلى كريم علمكم، بأن للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات موعدا سنويا لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى

والمجالس الجهوية للحسابات أمام البرلمان، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وخلال هذا العرض، سيتمكن البرلمان بغرفتيه من الاطلاع على أنشطة المحاكم المالية وعلى نتائج ممارستها للاختصاصات الموكولة لها من خلال التطرق إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة للأعمال المبرمجة، وكذا أهم خلاصات الأعمال المنجزة من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات خلال السنة.

ولممارسة مجموع الاختصاصات القضائية وغير القضائية للمحاكم المالية، فإن المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات تحتاج إلى إمكانيات بشرية ومادية مهمة. ويحاول المجلس تدريجيا تعزيز هذه الموارد حسب الإمكانيات المتاحة من أجل القيام بمهامه الدستورية في أحسن الظروف مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الظرفية للمالية العمومية خاصة في ظل ظروف الجائحة التي يمر بها العالم والتحديات المرتبطة بالإنعاش الاقتصادي وورش تعميم الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى رهانات تنزيل النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الموارد البشرية للمحاكم المالية، فيبلغ عدد القضاة المزاولين مهامهم بالمحاكم المالية ما مجموعه 336 قاضيا وقاضية، منهم 167 بالمجلس الأعلى للحسابات و169 بالمجالس الجهوية للحسابات بالإضافة الى 52 ملحقا قضائيا، أنهوا تدريبا لمدة سنتين يتوزع بين الشق النظري في مركز التكوين الخاص بالمحاكم المالية والشق العملي المتمثل في تداريب ميدانية سواء بالمجلس الأعلى أوالمجالس الجهوية للحسابات، وقريبا سيعززون هيئة القضاة خاصة بالمجالس الجهوية بعد اجتيازهم لامتحان الكفاءة المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة القضاة تضم قضاة ذوي تخصص قانوني واقتصادي ومالي بالإضافة إلى قضاة ذوي تكوين أساسي في مجالات الهندسة. ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي: السلك الثالث أو الماستر في العلوم القانونية والاقتصادية بنسبة 40%، ومهندسو الدولة بنسبة 30%، والدكتوراه بنسبة 13%، وشهادات أخرى بنسبة 17%.

أما فيما يخص الموظفين الإداريين والذين أصبحوا منذ فاتح يوليوز 2021 يتمتعون، على غرار موظفي وزارة العدل، بنظام أساسي خاص بهم، فيبلغ عددهم 230 موظفا، منهم 122 بالمجلس الأعلى للحسابات و108 بالمجالس الجهوية للحسابات. وتتوفر المحاكم المالية على 45 مدققا يشتغلون إلى جانب القضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات لاسيما في مجال تدقيق حسابات الأجهزة العمومية.

وبخصوص مقاربة النوع، فإن نسبة النساء تبلغ 34% من مجموع عدد القضاة والموظفين.

وقد رصد للمحاكم المالية 60 منصبا ماليا من حصيص المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2022، سيعمل المجلس على استخدامها من أجل دعم القدرات التدبيرية للمحاكم المالية وتسهيل الانخراط في ورش التحول الرقمي. وعليه سيتم توظيف مهندسين خاصة في المعلوميات وكذا أطر إدارية وتقنية عليا في ميدان التسيير المالي والإداري والتدقيق وتحليل المعلومات (data analysis) فضلا عن تخصيص بعض المناصب للتوظيف المباشر لقضاة من ذوي الخبرة والتجربة المهنية في مجالات محددة ومتخصصة.

وحرصا على تثمين رأسماله البشري، يسهر المجلس على الرفع من قدرات قضاته وموظفيه من خلال برامج للتكوين متنوعة ومتعددة التخصصات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وفي هدا الصدد، فقد قام المجلس:

أولا) بإنشاء مركز للتكوين أعد خصيصا لهذا الغرض، ومجهز بالمعدات الديداكتيكية والمعلوماتية اللازمة، فضلا عن الوسائل والوسائط السمعية والبصرية.

ثانيا) إعداد مخطط مديري للتكوين المستمر 2020-2023 يتمحور حول ثلاث مرتكزات:

1. **الرفع من مهنية القضاة**
2. **الارتكاز على التكنولوجيا الرقمية**
3. **تطوير قدرات بنيات الدعم بالمحاكم المالية**

ويروم هذا المخطط المديري الذي يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجلس تطوير معارف وكفاءات قضاة وأطر المحاكم المالية وكذلك مواكبتهم في سياق متغير باستمرار خاصة في بيئة رقابية تتسم بالرقمنة واستعمال الذكاء

الاصطناعي. ويسعى المجلس من خلال خطط عمل سنوية إلى التنزيل الفعلي لمرتكزات هذا المخطط.

وفي هذا السياق، وبرسم سنة 2021، تابع المجلس أنشطته المتعلقة بعقد الدورات التكوينية الهادفة الى تلبية الاحتياجات المهنية لقضاة و أطر المحاكم المالية وقد تم تنظيم معظم هذه الدورات عن بعد نظرا للظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد 19 وهمت بالخصوص المواضيع المتعلقة بتدقيق الصفقات العمومية، التدبير الاستراتيجي وتقييم المشاريع العمومية، تدقيق الأنظمة المعلوماتية، التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية وتفعيل نظام المسؤولية، التدبير المرتكز على النتائج وطرق تقييمه و فحص حسابات الحملات الانتخابية....الخ

أما بالنسبة لبرنامج العمل لسنة 2022، فمن المرتقب أن ينظم مركز التكوين دورات تدريبية لتنمية القدرات وتطوير المهارات في مجالات عدة أهمها التصديق على حسابات الدولة، النظام المحاسبي للجماعات الترابية، مراقبة عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، الرقابة في بيئة رقمية، مراقبة شركات التنمية المحلية...الخ

<u>السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،</u>

<u>فيما يخص الموارد المالية،</u> فتتوزع الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 إلى نفقات متعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات وأخرى مرصودة للمجالس الجهوية للحسابات، وفق مشاريع وعمليات محددة. مع العلم أن التجهيزات والمعدات والنفقات المختلفة المشتركة

التي تهم كلا من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمول أساسا من بنود الميزانية المتعلقة بدعم مهام المصالح المشتركة.

ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2022، حوالي 485 مليون درهم كاعتمادات أداء إضافة الى 67 مليون درهم كاعتمادات التزام.

وتقدر اعتمادات رواتب وأجور وتعويضات قضاة وموظفي المحاكم المالية برسم السنة المالية 2022 بحوالي 340 مليون درهم أي 70% من اعتمادات الأداء، في حين تبلغ مصاريف المعدات والنفقات المختلفة 70 مليون درهم (14%)، كما رصدت لاعتمادات أداء الاستثمار 75 مليون درهم (16%).

على مستوى التسيير، ستمكن الاعتمادات المرصودة من توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية رواتب وأجور قضاة وموظفي المحاكم المالية وكذا النفقات المختلفة والمعدات.

وعلى مستوى الاستثمار، ستسمح الاعتمادات المسجلة من توفير التجهيزات الضرورية لبدء ومواصلة مشاريع بناء مقار ملائمة لعمل ومكانة المحاكم المالية على الصعيد الجهوي وكذا تحديث البنية التحتية في مجال المعلوميات عبر تجديد منصات الخوادم، وحظيرة الحواسيب، وأنظمة الأمن الإلكتروني وتطوير واقتناء البرمجيات بالإضافة إلى مواكبة مشروع التحول الرقمي الذي ينشده المجلس خلال السنة القادمة.

<u>بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة</u>، يبلغ الغلاف المالي المخصص لهما حوالي 55.3 مليون درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة و44.4 مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار. حيث خصصت منها 25

مليون درهم لتحديث حظيرة المعدات المعلوماتية والتقنية وكذا شراء برامج معلوماتية في إطار مواكبة متطلبات القيام بالمهام عن بعد وعقد اجتماعات ومحاضرات سمعية بصرية، ومبلغ 12 مليون درهم لتجهيز مقار المحاكم المالية بعتاد وأثاث مكتبي موحد.

أما بخصوص المجالس الجهوية للحسابات، فقد بلغت الاعتمادات المرصودة لها في فصل المعدات والنفقات المختلفة ما يناهز 14.7 مليون درهم وحوالي 30.6 مليون درهم كاعتمادات أداء مفتوحة للاستثمار بالنسبة لعدة مشاريع. حيث رصد منها مبلغ 10 ملايين درهم لانطلاق أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون-الساقية الحمراء، ومبلغ 14 مليون درهم لإتمام الدراسات والشروع في بناء مقري المجلسين الجهويين للحسابات بكل من جهة درعة تافيلالت وجهة كلميم واد نون، وكذا مبلغ 3 ملايين درهم لإتمام تهيئة المقر الجديد للمجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق.

وقد تم رصد 25 مليون درهم برسم سنة 2022 من أجل تحديث البنية التحتية في مجال المعلوميات ومواكبة مشروع التحول الرقمي، وستخصص الاعتمادات المرصودة خاصة:

- **لإنجاز تطبيقات معلوماتية واقتناء معدات وأدوات من أجل تطوير عملية تقديم الحسابات بطريقة أتوماتيكية، وتوسيع التبادل الإلكتروني مع مختلف الشركاء.**
- **تطوير واقتناء البرمجيات الخاصة بتحليل المعطيات لمواكبة التحول الرقمي الذي تشهده جميع المؤسسات والإدارات، بالإضافة إلى تطوير تطبيقات**

واقتناء برمجيات مختصة في تحليل المعطيات (Big data) واستخراج النتائج بشكل يساعد في بلورة الاستنتاجات واتخاذ القرارات.

- **تجديد منصات الخوادم، وحظيرة الحواسيب، وأنظمة الأمن الإلكتروني.**

أما سقف أرصدة الالتزام المأذون بها لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة والمتعددة السنوات، فقد بلغ 67 مليون درهم منها 50 مليون درهم للالتزام بمشاريع المجالس الجهوية للحسابات و17 مليون درهم لبرامج المجلس الأعلى للحسابات.

<u>السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون</u>

تلكم بإيجاز المرتكزات الأساسية التي اعتمدها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2022. ولا يسعني إلا أن أشكركم على الدعم والمساندة اللذين تقدمونهما دوما للمحاكم المالية مؤكدين لكم عزم المجلس الدائم على الاستمرار في التواصل وتقديم المساعدة لمؤسستكم التشريعية، في إطار احترام المقتضيات الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عرض بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2022

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الخميس 25 نونبر 2021

الجزء II

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكرا أيها السيدات والسادة المستشارون على تفاعلكم الإيجابي وعلى اهتمامكم بالدور المتنامي للمحاكم المالية في مجال تخليق الحياة العامة وتحسين أداء الأجهزة العمومية.

لقد استمعت لكم بإمعان وسجلت أهم التساؤلات والاشكالات والاقتراحات القيمة التي تفضلتم بطرحها، والتي سنأخذها بعين الاعتبار داخل المجلس الأعلى للحسابات.

أود أن أشير بداية إلى أن الحكومة والبرلمان لا يدخران جهدا لتمكين المجلس من الامكانيات الضرورية لاشتغاله عبر منحه مناصب مالية جديدة وتوفير الموارد المالية. كما أن المجلس عند اقتراحه لمشروع ميزانيته يحاول أن يبقى في نطاق معقول وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة للدولة. وبالنسبة لتعزيز الموارد البشرية، فالمناصب المالية الحالية متوفرة إلا أن المجلس يحرص على أن يتم التوظيف بوتيرة تضمن للقضاة الجدد الاندماج في المجلس واستيعاب المهارات المهنية علما بأن المجلس يبحث من خلال عملية التوظيف على الأطر الكفأة المتكونة في العديد من المجالات التقنية، والمتوفرة على خبرة مهنية عالية والحاصلة على شهادات من المدارس والمعاهد العليا.

حاليا، إن المجلس بصدد اعتماد مخططه الاستراتيجي عن الفترة 2022-2026، والذي يرمي بالأساس إلى تعزيز المكتسبات من جهة، وإلى الارتقاء أكثر بأثر أعماله الرقابية، من جهة أخرى، وذلك من خلال تطوير المناهج المعتمدة من طرفه وإعادة النظر في بعضها بما يتلاءم والتحولات التي يعرفها السياقان الوطني والدولي ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة المرتبطة أساسا بتنزيل النموذج التنموي الجديد وانتظارات الأطراف ذات العلاقة، خاصة تطلعات المواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن التوجهات العامة للمحاكم المالية ترتبط عموما بالحرص على ممارسة جميع الاختصاصات المنوطة بها دستوريا تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وبتطوير وسائل وآليات الدعم التي تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتحقيق الغايات المرجوة من أعمال المحاكم المالية، فإن المجلس يعتزم اتخاذ مجموعة من التدابير الموازية المرتبطة أساسا بتنمية القدرات المهنية لقضاة وموظفي المحاكم المالية واعتماد المعايير الدولية المعمول بها في مجال المراقبة والتواصل.

واسمحوا لي أن أسرد عليكم باقتضاب أهم الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها خلال السنة المقبلة.

1- تعزيز بناء قدرات القضاة والمدققين وكتاب الضبط

حرصا على تثمين رأسماله البشري، فإن المجلس يعتبر مجال التكوين بشقيه الأساسي والمستمر دعامة أساسية لبناء الكفاءات والقدرات المهنية لقضاة وأطر المحاكم المالية، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية والملائمة

لممارسة مهماهم على أمثل وجه. وسيواصل المجلس تعزيز بناء القدرات المهنية للقضاة والمدققين وكتاب الضبط للمحاكم المالية.

2- تطوير المعايير والمناهج

فيما يرتبط بالمعايير والمناهج المتعلقة بأعمال المحاكم المالية، فإن المجلس حريص كل الحرص على اعتماد المعايير والمناهج الدولية المعتمدة في هذا الإطار. ويعمل على توحيدها إيمانا منه بكونها مدخلا أساسيا لترسيخ مبادئ المهنية والموضوعية في مخرجات المحاكم المالية ولضمان جودة الأحكام والتقارير. وقد اتخذ المجلس مجموعة من التدابير في هذا الإطار، تمثلت على الخصوص في إعداد دلائل رقابية منسجمة مع مختلف الاختصاصات المنوطة بالمحاكم المالية، مع تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية بشأنها من أجل ضمان فهم واسع وموحد لمضامينها. كما أن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر فاعلا رئيسيا ضمن المنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بالرقابة العليا على المالية العمومية وهو عضو في مجموعة من اللجان المنبثقة عن هذه المنظمات التي تتولى تحيين المعايير الدولية وملاءمتها.

3- بلورة وتنزيل مخطط التحول الرقمي

في إطار التنزيل التدريجي لمخططه الاستراتيجي، قام المجلس بإنجاز عدة مشاريع من أجل تطوير نظامه المعلوماتي الذي يعتبر دعامة أساسية في العمل الرقابي. كما برمج مشاريع أخرى في سنة 2022، تزامنا مع بلورة تصوره الجديد للتحول الرقمي بالمحاكم المالية.

ففي مجال تتبع التصريح بنفقات الحملات الانتخابية من طرف المرشحين الملزمين، قام المجلس، اعتمادا على موارده البشرية الذاتية، بتطوير ثلاثة تطبيقات مندمجة، وهي التطبيق المتعلق بالتسجيل القبلي للملزم بتصريح المصاريف الانتخابية، والتطبيق المرتبط بحجز موعد على المنصة المخصصة لذلك، وكذا تطبيق تلقي تصاريح المصاريف الانتخابية.

أما في ما يخص تتبع المساعدات المالية المقدمة للجمعيات، فقد تم داخليا تطوير تطبيق من أجل تتبع المساعدات المقدمة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية للجمعيات قصد تنفيذ مشاريعها. وسيمكن هذا المشروع من الحصول على المعطيات الرقمية والملفات الإلكترونية الخاصة بالجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي، والاستعمالات المخصصة لها.

أما في مجال تتبع إنجاز التوصيات من طرف الأجهزة الخاضعة للرقابة، فسيضع المجلس منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية قصد إطلاع المحاكم المالية على تطور الإنجازات الخاصة بالتوصيات المقدمة في إطار مهام مراقبة التسيير. هذه المنصة جاءت لتكريس الاختيار الاستراتيجي للمجلس للتواصل الإلكتروني مع الأجهزة وتطويره بشكل دوري ودائم.

وفي مجال اقتناء وتطوير برنامج خاص بتتبع المهام الرقابية، قام المجلس بتطوير برنامج يهدف إلى تتبع المهام المتعلقة بمراقبة التسيير، ويهدف هذا النظام إلى تتبع مراحل المسطرة المتبعة في هذا المجال ابتداء من البرمجة إلى نهاية المهمة بإنجاز التقرير النهائي، مع إمكانية إدخال البيانات والملفات الخاصة بكل مرحلة.

أما فيما يتعلق بنزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات، فقد بدأت هذه العملية في بداية الأمر مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إذ تم خلال

سنة 2020 تقديم حسابات سنة 2019 من طرف محصلي هذه الإدارة بطريقة إلكترونية. وتبقى هاته التجربة قابلة للتطوير لتسهيل عملية التلقي وتسريعها.

كما قطع المجلس مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة أشواطًا مهمة من أجل رقمنة الحسابات المقدمة وتحديد الكيفية الملائمة لضمان التوصل بها بطريقة آمنة.

ويعتزم المجلس انشاء منصة لتتبع الشكايات ووضع نظام خاص لتلقي الشكايات من طرف العموم والتي تدخل في اختصاصات المحاكم المالية المتعلقة أساسا بأفعال سوء التدبير وسوء التصرف في المال العام.

4- تطوير التعاون الدولي

عرفت سنة 2021 العديد من أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في مجال التعاون الدولي، سواء في إطار متعدد الأطراف أو في إطار ثنائي. وذلك من خلال مشاركة أو مساهمة المجلس في مختلف التظاهرات واللقاءات والبرامج التي تنظمها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفروعها الجهوية، المنظمة العربية والمنظمة الافريقية أو من خلال العلاقات المهنية التي تربط المجلس بالأجهزة العليا للرقابة النظيرة.

كما يشارك المجلس في العديد من المهام إلى جانب أجهزة عليا للرقابة عبر قضاته الذين يشاركون في مراقبة حسابات منظمات دولية خاصة بعض الهيآت التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ومنذ مارس 2015، شرع المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة مهمة التدقيق والتصديق على حسابات المنظمة الدولية للفرنكوفونية والتي تضم 84 بلدا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة قد أوكلت للمملكة المغربية عبر المجلس الأعلى للحسابات بصفته الجهاز الأعلى للمراقبة المالية خلفا لمحكمة الحسابات الفرنسية وذلك بمناسبة انعقاد مجلس وزراء هذه المنظمة الدولية على هامش قمة دكار لرؤساء الدول الأعضاء شهر نونبر 2014. وقد حددت هذه المهمة في أربع سنوات تم تجديد الثقة في المجلس لمواصلتها لمدة أربع سنوات جديدة أي إلى غاية سنة 2022.

ويعتزم المجلس الأعلى للحسابات، في سنة 2022، تطوير علاقاته الدولية والرفع من فاعليتها. وذلك من خلال هيكلة جديدة لهذه الوظيفة وتزويدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، وكذا تحديد توجهات استراتيجية وتدابير عملية تروم البحث عن أفضل الممارسات الدولية في ميدان الرقابة العليا على المالية العمومية وفي تدبير الأجهزة العليا للرقابة وكذا اقتسام تجربته مع الأجهزة العليا للرقابة النظيرة، لا سيما في القارة الافريقية نظرا للطلب المتزايد للتعرف على التجربة المغربية في الميدان الرقابي.

5- إرساء آليات التواصل

بخصوص التواصل، والذي يعتبره المجلس رافعة أساسية من أجل الإسهام في تجويد تدبير الشأن العمومي وتكريس آليات الحكامة الجيدة، فإن المجلس حريص على إرساء ثقافة مبنية على الانفتاح على محيطه الخارجي وتعزيز آليات التواصل الداخلي، ويعمل المجلس حاليا على وضع استراتيجية للتواصل متلائمة مع المخطط الاستراتيجي للمجلس 2022-2026. وتهدف استراتيجية التواصل إلى

التعريف بدور المجلس وضمان فهم أعماله ونتائجه من قبل جميع الأطراف بما في ذلك وسائل الإعلام والمواطنين.

ومن بين أهم التدابير التي يعتزم المجلس اتخاذها في هذا الإطار إعادة النظر في طرق إعداد ونشر التقارير المنبثقة عن عمل ومخرجات المحاكم المالية، حتى تكون التقارير الصادرة عنه أداة للتوجيه والمساعدة على اتخاذ القرار وأيضا آلية فعالة للمساءلة بشأن تدبير الشأن العمومي.

6- تحديث كتابة الضبط

تضطلع كتابة الضبط، باعتبارها العمود الفقري لمهام الدعم على مستوى المجلس، بمجموعة من المهام التي أوكلها إليها المشرع، والمتمثلة في تسجيل الحسابات والوثائق المحاسبية وتوزيعها على الغرف وحفظها، وفي توثيق الجلسات وكذا في تبليغ قرارات وإجراءات المجلس، علاوة على الإشهاد بصحة نسخ ومختصرات الأحكام القضائية.

وقد ارتكز برنامج عمل كتابة الضبط بالخصوص على المشاريع التي تروم تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بتتبع تدبير المراسلات، وتقديم الحسابات، وتنفيذ العجز والغرامات، وتدبير التراث المعلوماتي؛ فضلا عن تعزيز التواصل مع الأطراف الفاعلة لتحسين عملية الإدلاء بالحسابات ونزع الطابع المادي وتبادل البيانات والوثائق الإلكترونية مع الأجهزة المعنية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم كانت نظرة مركزة عن أهم منجزات المحاكم المالية خلال سنة 2021 وكذا عرضا مختصرا للخطوط الرئيسية لمخطط عمل المجلس برسم السنة المقبلة مع تجديدنا لكم ولمجلسكم الموقر لعبارات الشكر والامتنان على الدعم والمساندة من أجل تمكين المحاكم المالية من الاضطلاع بالمهام الدستورية المنوطة بها مؤكدين لكم عن الارادة القوية للمجلس و حرصه الشديد على تقديم مساعدته لمؤسستكم التشريعية في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وكذا الاجابة عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم، وذلك تماشيا مع المقتضيات الدستورية ذات الصلة ومقتضيات مدونة المحاكم المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.